- صدر المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠١٢، القاضي بإحداث وزارة الموارد المائية، الرامي إلى توحيد إدارة المياه وتحقيق التكامل بين المصادر المائية.
- صدر المرسوم التشريعي رقم /٤١/ لعام ٢٠١٢، القاضي بإعفاء الفلاحين المكلفين برسم الري واستصلاح الأراضي الزراعية من الغرامات المترتبة عليهم من عام ٢٠١١ وما قبله في حال قيامهم بتسديد الرسوم المترتبة عليهم خلال عام من تاريخ صدور المرسوم، مما يؤمن سيولة مالية لتنمية القطاع.
- صدر المرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١٢ الخاص باستصلاح الأراضي الزراعية الذي يعتبر تشريع متكامل ركز على تبسيط إجراءات الاستصلاح وتسريع انجازها وتخفيف الأعباء على أصحاب الحيازات وأعطى دفعة هامة لجهة تفعيل برامج التنمية الشاملة في الريف السوري.
- نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية تم تخفيض حوالي ٥٠% من الموازنة الاستثمارية لقطاعي مياه الشرب والصرف الصحي وأعيد النظر بأولويات الخطة لتلبي احتياجات المواطنين الأكثر احتياجاً، ويتم إعطاء الأولوية لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي في خطة الخدمات.
- أثرت الأزمة الحالية على قطاع المياه والصرف الصحي خصوصاً في ظل العقوبات الاقتصادية التي تم فرضها على سورية والتي انعكست سلباً على حقوق المواطن السوري في حصوله على مياه آمنة وصرف صحي معالج، نتيجة للعقوبات المفروضة على سورية لاستيراد بعض المستلزمات الضرورية لتنفيذ المشاريع وكذلك مواد التعقيم.
- وصلت نسبة التخديم بمياه الشرب قبل الأزمة الحالية إلى ١٠٠% في المدن و ٨٥-٩٠% في الريف وقد أدت الأعطال المستمرة للمضخات وصعوبة استبدالها وعدم توفر مجموعات توليد احتياطية كافية، مضافاً إليه التخريب الذي لحق شبكات المياه والصرف وسرقة بعض التجهيزات من قبل العصابات المسلحة في بعض المناطق الساخنة وصعوبة الوصول إليها من قبل العاملين لأسباب أمنية، إلى عدم الاستقرار في تقديم هذه الخدمات يضاف إلى ما سبق أن كفاءة التحصيل لفواتير المياه وصلت إلى حدودها الدنيا في تلك المناطق مما أثر على أداء مؤسسات المياه.
- أما بالنسبة للآليات الموضوعة لضمان أن البنية التحتية للمياه والصرف الصحي تعمل بشكل مناسب ومحافظ عليها، فهي من خلال الحفاظ على المنشآت المائية من السرقات والتعدي وذلك وفقاً للتشريع المائي رقم ٣١ لعام ٢٠٠٥ مع التنويه إلى أن الخطط الموضوعة تعطي الأولوية لتنفيذ المشاريع المباشر بها ومشاريع الاستبدال والتجديد للشبكات والتجهيزات، وتقوم بعض المنظمات المحلية والدولية منها منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" بالمساعدة بتقديم الدعم لمؤسسات المياه لتأمين التجهيزات والمستلزمات الضرورية والتدريب.